العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان المؤتمر الدولي حول

"تحديات الواقع ورهانات المستقبل"

فندق الريتز كارلتون

الدوحة، 6-7 فبراير 2024م

إعلان الدوحة

تحت الرعاية الكريمة لسعادة الشيخ محمد بن عبدالرحمن بن جاسم آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية، عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في دولة قطر بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، مؤتمراً دولياً حول العدالة الغذائية من منظور حقوق الإنسان، وجمع المؤتمر أكثر من 600 مشارك ومشاركة، من بينهم خبراء في مجال حقوق الإنسان بشأن الحق في الغذاء، ومقررون خاصون من الأمم المتحدة، وأكاديميون، وصانعو سياسات، ومسؤولون، وممثلون عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومحامون، وأخصائيو تغذية، وصحفيون، وناشطون من منظمات المجتمع المدني.

ويهدف المؤتمر الدولي إلى تسليط الضوء على أهمية اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان لمعالجة الأزمات الغذائية العالمية المتتالية، وتحديد الممارسات الواعدة لدولة قطر والجهات الفاعلة وباقي الشركاء بما في ذلك الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والشركات؛ ووضعوا توصيات لتعزيز التعاون لدعم الإجراءات الرامية إلى إعمال الحق في الغذاء في جميع أنحاء العالم، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

على مدار يومي المؤتمر تناولت حلقات النقاش ومجموعات العمل المنعقدة مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بالإجراءات الرامية إلى إعمال الحق في الغذاء. ويمكن العثور على العروض التقديمية الأصلية والمعلومات الإضافية حول الحدث على:

الرابط :

إضافة رابط العروض والمعلومات هنا

وشدد المشاركون على ما يلي:

1. هناك العديد من الصكوك وآليات حقوق الإنسان المتاحة لضمان إعمال الحق في الغذاء ولكن لا تزال هناك فجوة كبيرة بين تنفيذ الصكوك والحالة السائدة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والجوع والمجاعة في العالم.
2. تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول والمنظمات الدولية والإقليمية ووكالات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتنفيذ هذه الصكوك على المستوى الوطني يمكن أن يحوّل الحق في الغذاء إلى واقع ملموس على الصعيد العالمي، والمساعدة في تحقيق الهدف (2) من أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.
3. العنف والصراعات المسلحة، وتغير المناخ، والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، وفقدان الغذاء وهدره، والأزمات الاقتصادية العالمية، والعقوبات، واستخدام الغذاء كسلاح، هي الأسباب الجذرية للجوع وسوء التغذية التي ينبغي معالجتها من خلال تحول جذري مستدام في مجتمعنا. النظم الغذائية، مسترشدة بقوة بقواعد ومعايير حقوق الإنسان.

وفي ختام المؤتمر تم اعتماد التوصيات الرئيسية التالية التي تعكس المناقشات:

توصيات عامة

ينبغي للدول وأصحاب المصلحة الآخرين المعنيين العمل معًا من أجل:

1. استخدام الحق في الغذاء كإطار تحويلي للانتقال إلى نظم غذائية مستدامة تركز على الناس، وذلك من خلال اتباع أساليب شاملة ومتكاملة مثل الزراعة الإيكولوجية والزراعة المتجددة، كوسيلة أساسية للتكيف في الوقت نفسه مع تغير المناخ وإعمال الحق في الغذاء.
2. تطوير وتعزيز الأطر القانونية التي تعترف صراحة بالحق في الغذاء وتحميه، ومواءمة السياسات الوطنية مع الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمبادئ التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن حقوق الإنسان. ودعم الإعمال التدريجي للمبادئ التوجيهية للحق في الحصول على الغذاء الكافي.
3. حماية الحق في الغذاء من خلال وضع لوائح قوية وفعّالة للحد من التركيز المفرط في نُظم الأغذية الزراعية، وحظر المضاربة على أسعار المواد الغذائية، ومحاسبة الشركات على انتهاكات الحق في الغذاء، وضمان الوصول إلى العدالة والانتصاف الفعال.
4. معالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية التي تواجهها النُظم الغذائية من خلال تنفيذ اقتصاد قائم على حقوق الإنسان حيث يتم احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا سيما الحق في الغذاء، من

قبل الحكومات والشركات والمستهلكين. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول أن تخلق حيّزاً مالياً وأن تعزز السياسات التجارية والضريبية التي تساهم في تحسين القدرة على تحمّل أسعار المواد الغذائية، مع حماية حق صغار المنتجين في مستوى معيشي لائق.

5. تعزيز إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، من أجل إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفلاحين وصغار المزارعين وصيادي الأسماك وغيرهم من الأشخاص، وخاصة النساء، الذين يعملون في المناطق الريفية، وتنفيذ الإصلاحات الزراعية التي تضمن الوصول العادل إلى الأراضي والائتمان والبذور لجميع العمال الريفيين والمجتمعات المهمشة بما يتماشى مع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني.
6. اتخاذ تدابير لحماية الحقوق والمعارف المتعلقة بالغذاء، والتي تشمل المعارف والممارسات التقليدية للشعوب الأصلية والفلاحين والمجتمعات المحلية، بما يتماشى مع إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية.
7. اعتماد تدابير التخفيف في النظم الغذائية التي تعالج أوجه الظلم وعدم المساواة والتمييز ، في الماضي والحاضر، استناداً إلى المسؤوليات التاريخية، بما يتماشى مع مبادئ الإنصاف والعدالة المناخية، وأن يكون المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل من حيث المبدأ تكلفة التلوث، ووفقا لمسؤولياتها المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل منها.
8. تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة التي تغطي المخاطر والآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والمناخية. تعزيز سبل العيش المستدامة والقادرة على الصمود؛ تعزيز العمل اللائق، بما في ذلك في قطاع الأغذية الزراعية؛ التأكد من أن دعم الغذاء يدعم إعمال الحق في الغذاء على المستويين الوطني والعالمي؛ وضمان توفير الوجبات المدرسية الشاملة باعتبارها أحد المكونات الأساسية لأنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة.
9. تحديد معايير إقليمية لزيادة الاستثمار العام والإنفاق على قطاع الزراعة من أجل الإعمال التدريجي للحق في الغذاء، فردياً ومن خلال المساعدة والتعاون الدوليين بأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة. وفي هذا الصدد، ينبغي للبلدان المتقدمة أن تنفذ بالكامل التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لتحقيق هدف تخصيص 0.7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية.
10. الامتناع عن استخدام التجويع كسلاح حرب واتخاذ خطوات لتسهيل دخول المساعدات والسلع الأساسية الكافية والموثوقة والمستدامة ودون عوائق إلى غزة بما يتناسب مع احتياجات السكان المدنيين، وتسهيل توزيعها إلى أي مكان ويتم تحديد مواقع المدنيين، وتوفير المياه والغذاء والإمدادات الطبية للسكان، بما يتماشى مع التزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.
11. يتم احترام وحماية الحق في الغذاء في غزة، بما في ذلك من خلال الحفاظ على التمويل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) التي تعد أكبر منظمة إنسانية في غزة.

12. احترام التزاماتها بموجب القانون الدولي. وفيما يتعلق بالفلسطينيين في غزة، يجب على إسرائيل أن تتخذ جميع التدابير التي في وسعها لمنع جميع الأعمال التي تدخل في نطاق اتفاقية الإبادة الجماعية بما يتماشى مع الأمر لمحكمة العدل الدولية.

توصيات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان:

1. رصد وتنفيذ الحق في الغذاء داخل بلدانهم والإبلاغ عنه، بما في ذلك رصد تأثير تغير المناخ والأزمات الاقتصادية والصراعات والعقوبات على الحق في الغذاء.
2. التعاون على المستويين الإقليمي والعالمي بشأن تبادل أفضل الممارسات والخبرات لتحسين إعمال الحق في الغذاء.
3. تقديم المشورة وبناء قدرات الوكالات الحكومية وأصحاب المصلحة الآخرين لتنفيذ وإدراج الحق في الغذاء في قوانينهم وخططهم وسياساتهم وبرامجهم.
4. دعم تصميم السياسات العامة وإعداد الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالأمن الغذائي وتعزيز وحماية الحق في الغذاء.
5. متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الآليات الدولية لحقوق الإنسان.
6. تحديد المؤشرات والمعايير الوطنية لحقوق الإنسان لقياس ورصد الإعمال التدريجي للحق في الغذاء، بالتعاون مع الوكالات الحكومية والجهات الفاعلة الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين.
7. إنشاء قاعدة بيانات وطنية تحتوي على معلومات عن واقع السياسات الغذائية والمشاريع والخطط والبرامج المرتبطة بها، لتكون مرجعاً موثوقاً لرصد وتقييم التمتع بالحق في الغذاء.
8. تقييم فعالية وكفاءة القوانين الوطنية المتعلقة بحماية المستهلك ومراقبة أداء المسؤولين عن تنفيذها.
9. تلقي الشكاوى المرتبطة بالحق في الغذاء والتحقيق فيها والرد عليها
10. تعزيز النماذج التعاونية في النظم الغذائية لتحسين سبل عيش صغار المنتجين.

توصيات لمنظومة الأمم المتحدة

على وكالات الأمم المتحدة وآليات حقوق الإنسان:

1. تعزيز التعاون والتنسيق على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية لزيادة أوجه التآزر لدعم الدول في تنفيذ التزاماتها من أجل الإعمال التدريجي للحق في الغذاء للجميع.

2. رفع مستوى الوعي بالحق في الغذاء، من خلال تطوير وتحسين الأدوات، مثل المبادئ التوجيهية للحق في الغذاء، لتقييم الأطر القانونية والسياسية الوطنية لدعم الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها بإعمال الحق في الغذاء تدريجياً، من خلال دعم بناء القدرات.
3. التعاون مع المؤسسات المالية الدولية لضمان إيلاء اهتمام أكبر لحماية الحق في الغذاء في سياسات الإقراض واتفاقات الائتمان وفي التدابير الدولية للتعامل مع أزمة الديون.
4. تقديم المساعدة الفنية وبناء قدرات البلدان النامية على التفاوض بشأن اتفاقيات الاستثمار والتجارة والتأكد من أن هذه الاتفاقيات لا تؤثر سلباً على الحق في الغذاء.
5. التأكد من أن السياسات والممارسات والمنتجات الخاصة بصناعة الأغذية والمشروبات في جميع أنحاء العالم تتماشى مع الحق في الغذاء، بما في ذلك حق النساء والأطفال.

توصيات لقطاع الأعمال

على الشركات:

1. احترام الحق في الغذاء، وزيادة الشفافية في سلاسل القيمة الغذائية، بما في ذلك وضع العلامات، والامتناع عن اعتبار الغذاء سلعة.
2. اعتماد وتنفيذ العناية الواجبة بحقوق الإنسان، على النحو المعترف به في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، لضمان تحديد ومعالجة الآثار السلبية المحتملة على الحق في الغذاء، بما في ذلك آثار تغير المناخ، في جميع أنحاء سلسلة القيمة.
3. تماشيًا مع الميثاق العالمي للأمم المتحدة، التمسك بمسؤولياتهم الأساسية تجاه الناس والكوكب، ودمج مبادئ الميثاق في استراتيجياتهم وسياساتهم وإجراءاتهم، وتأسيس ثقافة النزاهة.
4. تعزيز الشراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين لتحقيق نظم غذائية مستدامة ومرنة.

توصيات لمنظمات المجتمع المدني

ينبغي لمنظمات المجتمع المدني:

1. الدعوة إلى الحق في الغذاء على جميع المستويات وتمكين صغار المزارعين وصيادي الأسماك من تطوير حلول يقودها المجتمع نحو نظم غذائية مستدامة وسيادة غذائية.
2. المشاركة مع آليات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية، من خلال الرصد والإبلاغ عن الحق في الغذاء ومن خلال تبادل المعلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة، بما في ذلك الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان.
3. استخدام التقاضي الاستراتيجي لمتابعة مساءلة الحكومات والشركات في هيئات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية لضمان العدالة الغذائية.

اقتراحات وتوصيات عملية

1. قرر المؤتمر استكشاف الفرص المتاحة لعرض نتائجه في الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان والجلسة العامة الثانية والخمسين للجنة الأمن الغذائي العالمي والنظر في تنظيم اجتماعات مستقبلية حول هذا الموضوع بما في ذلك تسهيل تبادل الممارسات الجيدة بشأن إعمال الحق في الغذاء.

2. ستعمل الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، اعتباراً من عام 2024 وفي خطتها الاستراتيجية الجديدة، على تعزيز ودعم بناء قدرات أصحاب المصلحة والأعضاء بالشراكة مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وجامعة الدول العربية.

3. كما قرر الشركاء في تنظيم المؤتمر تشكيل لجنة لمتابعة توصياته ووضع خطة تنفيذية مدتها أربع سنوات. ستبدأ هذه اللجنة، المكونة من منظمي المؤتمر، عملها في عام 2024، وستعمل مع الحكومات والجهات الفاعلة الإقليمية وأصحاب المصلحة المعنيين لتطوير خطة العمل نحو إعمال الحق في الغذاء بما يتماشى مع توصيات المؤتمر والتنسيق مع لجنة المتابعة لمؤتمر العام الماضي بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ بشأن الروابط المتبادلة بين تغير المناخ والحق في الغذاء.

انتهى

الدوحة، 7 فبراير/آذار 2024م